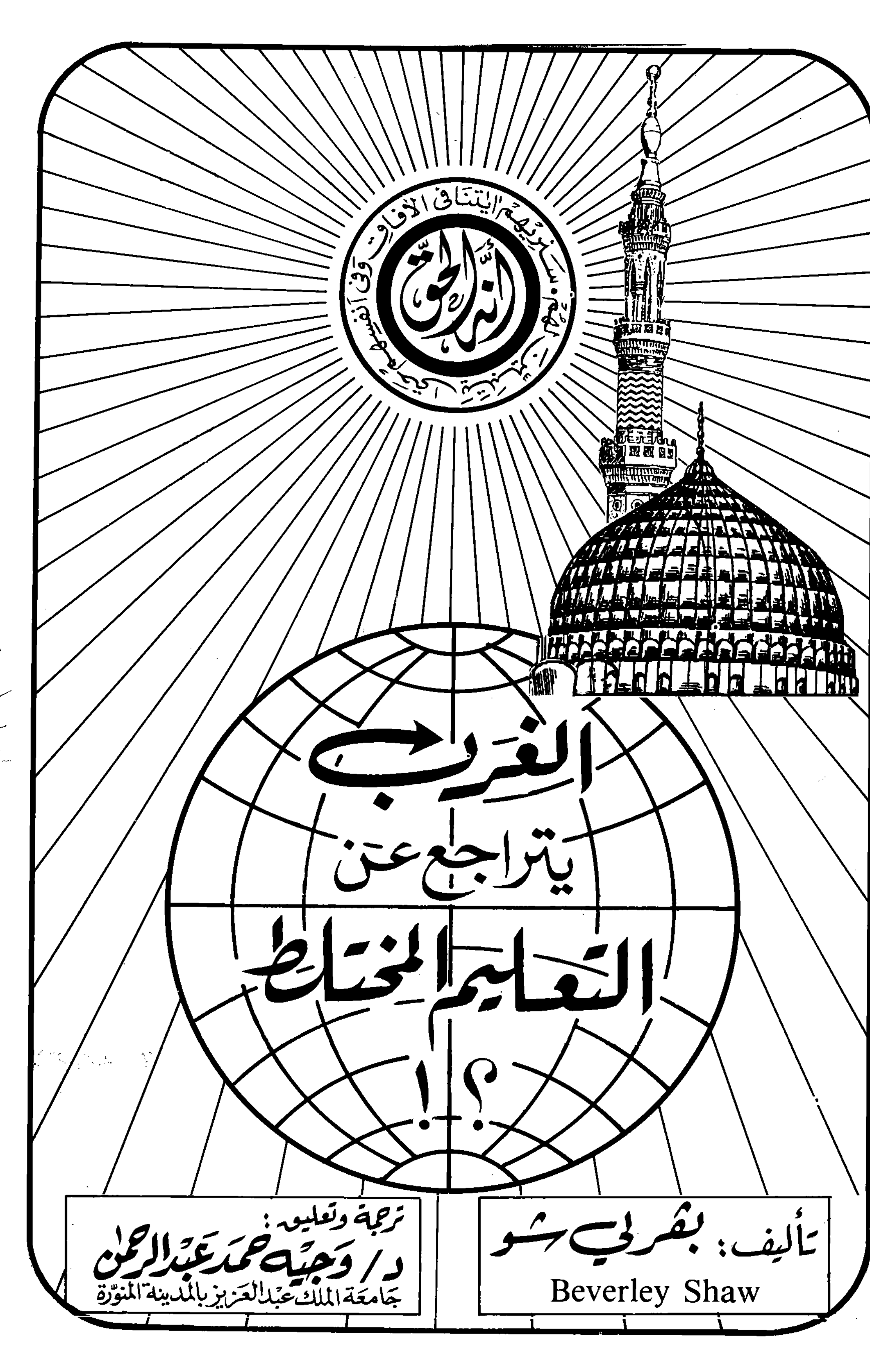


سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم
أنه الحق
الغرب
يتراجع عن
التعليم المختلط
؟!
ترجمة وتعليق:
د/ وجيه حمد عبد الرحمن
جامعة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة
تأليف: بفرلي شو
Beverley Shaw



﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾

(سورة فصلت : ٥٣)

يقول البرفسور الألماني يودفو ليفيلتز كبير علماء الجنس في جامعة برلين في إحدى دراساته الجنسية بأنه درس علوم الجنس وأدوار الجنس وأدوية الجنس فلم يجد علاجاً أنجح ولا أنجع من قول الكتاب الذي نزل على محمد صلى الله عليه وسلم : ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم﴾ ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهنَّ ويحفظن فروجهنَّ﴾

(سورة النور : ٣٠ - ٣١)

صدق الله العظيم



والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين المبعوث رحمة للعالمين إنسهم وجنهم ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واقتدى بسنته إلى يوم الدين وبعد ،

فقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان ليكون خليفته في الأرض إلى حين . وقد خلقت الدنيا لتكون دار اختبار وابتلاء : ﴿الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا[1]﴾ . وغني عن القول إن الدنيا تعد مزرعة الآخرة . وماكان الله سبحانه وتعالى ليترك الإنسان يهيم في الضلال ، بل بعث الأنبياء والمرسلين وأنزل الكتب السماوية لتنظيم حياة هذا المخلوق الذى أنزل من موطنه الأصلى ألا وهوا الجنة . والهدف من إرسال الرسل والكتب السماوية هو هداية الإنسان إلى سبيل الرشاد وليحظى بالسعادة في الدارين : ﴿قلنا اهبطوا منها جميعا فإما يأتينكم مني هدىً فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون[2]﴾ . كيف لا والغاية من إيجاد هذا الإنسان هي عبادة الله وحده لاشريك له : ﴿وما خلقت الجن والإنس إلاليعبدون[3]﴾ . وكما هو معروف فإن العبادة في

---

(١) سورة الملك ٢ . (٢) سورة البقرة ٣٨ . (٣) سورة الذاريات ٥٦ .

الإسلام تشمل كافة جوانب الحياة ، ويقع في إطارها كل قول أوفعل غير حرام . ولايكاد يخلو موقف من موا قف الحياة إلا وورد فيه نص قرآني أو حديث نبوى شريف : ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا[1]﴾ . ويهدف مبدأ الحلال والحرام في الإسلام إلى المحافظة على الإنسان في معتقده وعقله وصحته ونفسه وماله وعرضه . ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث[2]﴾ .

ونظرا للمكانة المرموقة التى تحتلها المرأة في المجتمع - حيث هى الأم والأخت والزوجة وشطر المجتمع - فقد أولاها الإسلام كل اهتمام . فقضى على كل الشبهات التى كانت تحوم حول وضع المرأة في المعتقدات الوثنية والدينية المحرفة . فقد كانت المرأة في أوروبا وفي العالم كله لايحسب لها حساب . وكان العلماء والفلاسفة يتجادلون في أمرها . هل لها روح أم لا ؟ واذا ماكان لها روح فهل هى روح إنسانية أم حيوانية ؟

أما وضعها عند العرب قبل بزوغ فجر الإسلام فقد كان مأساوياً إذ شهدت جزيرة العرب جريمة وأد البنات إضافة إلى اعتبارهن عاراً : ﴿وإذا بُشِّر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم[3]﴾ .

وقد عمل الإسلام على إماطة كافة أنواع الأذى التى قد تلحق بها . فأمرها الخالق سبحانه وتعالى بعدم التبرج والإلتزام بالزي الشرعي : ﴿ذلك أدنى ان يعرفن فلا يؤذين[4]﴾ .

---

(١) سورة الاعراف ٣ . (٢) سورة الاعراف ١٥٧ . (٣) سورة النحل ٨٥ .

(٤) سورة الاحزاب ٥٩ .

وأمر بعدم الإختلاط بالرجل الأجنبي غير المحرم ، وبعدم الخضوع بالقول : ﴿فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض﴾[1]. كما نهى الإسلام عن خروج المرأة من منزلها لتسير في الطريق وتمر بالرجال وقد مست الطيب واعتبر ذلك زناً . وحرم على المرأة أن تسافر لمدة يوم وليلة دون محرم يصونها ويبعد عنها إمكانية الأذى ، وكذلك أمر الإسلام بغضِّ البصر بالنسبة للجنسين : ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم﴾ ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن﴾[2]

وهكذا شكل الإسلام بهذه الأوامر والنواهي درعاً واقياً يحول دون وقوع الفاحشة ويحمى كلا الطرفين ، ومن هنا لم يرد في القرآن الكريم نص بعدم فعل الفاحشة فحسب بل نزلت الآية الكريمة تقول : ﴿ولا تقربوا الزنا﴾ أي لا تسلكوا الطرق المؤدية إلى تلك الفاحشة المدمرة للنفس والجسد والقلب والمجتمع ، فكم من المآسي وقعت نتيجة الإعتداء على العرض ومن هنا اعتبر الذود عن العرض شهادة إذا ماقتل صاحبه ، يقول رسول الله ﷺ : «من مات دون أرضه فهو شيهد ومن مات دون عرضه فهو شهيد ومن مات دون ماله فهو شهيد» . والفطرة البشرية السليمة تسلم بضرورة فصل الرجال عن النساء لاسيما في المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات ، وقد جرى العرف في كثير من دول العالم

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣ . (٢) سورة النور : ٣٠ - ٣١ .

– بغض النظر عن معتقداتها الدينية – على فصل البنين والبنات في المدارس . وكان ذلك بدهيا في بريطانيا مثلا حتى الستينيات من هذا القرن كما يقرر كاتب البحث الحالي بفرلي شو Beverley Shaw أحد التربويين المرموقين في بريطانيا . ويعد هذا البحث جديدا وطريفا من نوعه . والذى حدا بالباحث لإجراء بحثه هو تكشف ما للنظام التعليمى المختلط من سلبيات وخروج عن الفطرة الإنسانية السليمة لاسيما وأن عدد المدارس غير المختلطة آخذ في التقلّص ، **وان الدعوات ترتفع من أجل إيجاد تعليم مختلط إلزامي على مستوى عالمي** مع كل ما تمثله تلك الدعوات من هدم للقيم والمبادئ وإهدار لكرامة هذا الإنسان الذى استخلفه الله سبحانه وتعالى في كوكبنا هذا ليعيش سعيدا في ظل وحي السماء . وان لم يكن الباحث قد تطرق إلى الجوانب الخُلُقية المرعبة للموضوع التى تناولها أكثر من مصدر – كما سنعلم لاحقا – فقد تناول السلبيات التالية :

(١) يحابي واضعو المقررات الدراسية – ربما دون وعي – أحد الجنسين ولاسيما البنين .

(٢) هضم حقوق البنت في ممارسة الأنشطة الرياضية وغيرها لعدم توفر ملاعب مستقلة لكلا الجنسين وإهمال الفروقات الجنسية بين الجنسين .

(٣) عدم الأخذ بعين الاعتبار لدى وضع المقررات والنظام التعليمي الأهداف المستقبلية الحقيقية التى ينشدها كل من الجنسين .

(٤) إهدار وقت التلميذ في المدارس المختلطة حيث يقضى المدرس

وقتاً طويلا في تهدئة التلاميذ المشاغبين ، وذلك كله على حساب وقت التلميذة وتحصيلها العلمي .

(٥) التوزيع غير العادل للوظائف الإدارية والمسئوليات بحيث تكون المرأة هى الخاسر الوحيد في نهاية المطاف .

ويمثل هذا البحث صرخة في وجه التيار الهدام الذى يرمى لدفن الفضيلة بالقضاء على ما تبقى من مدارس غير مختلطة ، كما انه دعوة للعودة الى الفطرة السليمة في نبذ الإختلاط في التعليم المدرسي . وهذا ما جعل وزير التعليم البريطاني كينيث بيكر يُعْلِن ان بلاده بصدد إعادة النظر في التعليم المختلط بعد ان ثبت فشله . وقد نشرت جريدة «المسلمون» في عددها رقم (١١٨) بتاريخ ١١ رمضان ١٤٠٧هـ الموافق ٩ مايو ١٩٨٧م أيضا إن أحد أعضاء لجنة التعليم بالبرلمان الألماني (البوندستاج) طالب بضرورة الأخذ بنظام التعليم المنفصل . فقد تبين من خلال مجموعة من الدراسات والأبحاث الميدانية التى أجريت في كل من مدارس ألمانيا الغربية وبريطانيا انخفاض مستوى ذكاء الطلاب في الدارسى المختلطة واستمرار تدهور هذا المستوى . وعلى العكس من ذلك تبين إن مدارس الجنس الواحد يرتفع الذكاء بين طلابها . وذكرت الدكتوره كارلس شوستر خبيرة التربية الألمانية أن تَوَحدُّ نوع الجنس في المدارس يؤدي إلى اشتعال روح المنافسة بين التلاميذ ، أما الإختلاط فيلغي هذا الدافع .

أما الدراسة التى أجرتها النقابة القومية للمدرسين البريطانيين فأكدت إن التعليم المختلط أدى إلى انتشار ظاهرة التلميذات الحوامل

سفاحا وعمرهن أقل من ستة عشر عاماً . كما تبين ازدياد تناول حبوب منع الحمل في محاولة للحد من الظاهرة دون علاجها علاجا جذريا . كما أثبتت الدراسة تزايد معدل الجرائم الجنسية والاعتداء على الفتيات بنسب كبيرة . **وأوضحت الدراسة ان هناك تلميذاً مصابا بالأيدز في كل مدرسة** وان السلوك العدواني يزداد لدى الفتيات اللائي يدرسن في مدارس مختلطة .

أما الدراسة التى أجراها معهد أبحاث علم النفس الاجتماعى في بون فذكرت ان تلاميذ وتلميذات المدارس المختلطة لايتمتعون بقدرات إبداعية . وهم دائما محدودو المواهب قليلو الهوايات ، وإنه على العكس من ذلك تبرز محاولات الإبداع واضحة بين تلاميذ مدارس الجنس الواحد . فنجد هوايات البنين واضحة في الرسم وكرة القدم وكذا هوايات البنات في المجال المخصص لهن .

أما نتائج البحث الميدانى الذى أذاعته إحدى قنوات التلفزيون البريطاني فذكرت أن تلاميذ وتلميذات المدارس المختلطة يعجزون عن التعامل مع العالم الخارجى ، وإنهم إنطوائيون ينتابهم الخجل دوماً ولايحسنون إقامة علاقات إجتماعية مع أقرانهم .

أفبعد هذا يطلب منا في عالمنا الإسلامى أن نفتح الباب على مصراعيه أمام الإختلاط لمجرد السير على خطىً متعثرة تسمى بالتقدمية والتطور ؟ ان التقدم يتمثل في التشبث بما ورد في شريعتنا الغراء التى حفظت كيان هذا الإنسان . ان شعوب العالم غير الإسلامية قد اتخذت

من هذا الإنسان جسماً تجرى عليه التجارب المنبثقة من قوانين وضعية ، حتى اذا ما فشلت تلك التجارب شرع في تجارب أخرى جديدة يذهب ضحيتها ملايين البشر وينفق على ما تلحقه من أذى بهذا الإنسان الأموال الطائلة .

إننا في ظل ماتقدم – ندعوا المجتمع الإنساني كافة إلى الاستفادة من نظام التعليم الإسلامى المطبق في المملكة العربية السعودية سواء كان ذلك في مدارسها بمراحلها المختلفة ، أم في الجامعات التى يحاضر فيها أعضاء هيئة التدريس من الرجال عبر التلفزيون التعليمي ، ويستطيعون توصيل المعلومات بكل دقة حيث الأجهزة المتوفرة التى تفسح المجال للتخاطب بين المدرس وطالباته ...... لكن من وراء حجاب . واذا ما شكك أحد في جدوى ذلك أو اعتقد بآثاره السلبية على التحصيل العلمي فان مترجم هذا البحث يقرر – في ظل تجربته التعليمية بفرعي الطلاب والطالبات لمدة عشرة أعوام – أن نسبة تحصيل الطالبات تفوق في أغلب الأحيان نسبة تحصيل الطلاب الذين يدرسون وجهاً لوجه .

والله سبحانه وتعالى نسأل ان يديم علينا نعمه التى لاتعد ولا تحصى وأن يثبتنا على دينه الحنيف ويهدي من أضل لتنعم الإنسانية بالسعادة والطمأنيته في ظل شريعة السماء .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

المترجم

ص ب : ٣٤٤ – المدينة المنورة
المملكة العربية السعودية
هاتف : ٨٢٢٩٥٧٤

لعل من أكثر الإعتقادات التعليمية شيوعا في وقتنا الحاضر عدم التمييز بين البنين والبنات في التدريس والمعاملة وتجاهل الفروقات الجنسية بينهم . ولا يرى دعاة هذا الرأى تدريس البنين والبنات كمجموعتين منفصلتين في أي حال من الأحوال . ويعد هذا تطورا ملحوظا اذا ماقورن بالإعتقادات والممارسات التعلمية الماضية . فهل يوجد ما يبرر مثل هذا الاعتقاد ؟ سأحاول هنا إثبات انعدام وجود مثل هذا المبرر . وإن رفضي للإعتقاد بتثقيف البنات والبنين ومعاملتهم دوما على قدم المساواة لايدفعنى الى القول بإن يعامل الجنسان دوماً على نحو مغاير ، الأمر الذى من شأنه استبدال معتقد بغيره – لأننا اذا لم نقبل المطالبة بعدم المساواة في معاملة الجنسين من ناحية الدراسة في جميع الأحوال فان ذلك يحدو بنا للإعتقاد بأنَّهما لاينبغى أن يعاملا معاملة متشابهة . وقد نتوصل الى نتيجة أوسع تتسم بقدر أكبر من الإجتهاد مفادها عدم المساواة دوماً بين البنين والبنات في التعليم والمعاملة . وهذا الافتراض يمنح المدرسين والآباء قدراً كبيراً من التمييز المسموح به بين الجنسين .

ولم يتردد المدرسون في الماضى في معاملة البنات معاملة مغايرة لمعاملة البنين . فقد كان من المسلّم به أن يدرس البنون والبنات بعض الموضوعات والمهارات المختلفة . وكان يعتقد بالفصل بين الجنسين بحيث يلتحق كل منهما بمدارس منفصلة لاسيما في مرحلة المراهقة . كما يسود الإعتقاد بأن التعليم في مجمله مرحلة إعداد لموا جهة أعباء الحياة . وعليه فقد روعى لدى وضع المناهج الدراسية الوظائف المحتمل أن يشغلها

خريجو المدارس بحيث تم الربط بينهما . إلا أن هذه ليست القصة بكاملها ، فقد يلتحق الواحد بالمدرسة لمجرد الدراسة أحيانا . كذلك راعى القائمون على وضع المناهج إحتياجات التلاميذ على نطاق واسع . ولتلبية بعض تلك الإحتياجات وضعت مقررات مثل الرسم والموسيقى والأدب كما وضع التعليم الديني لإشباع الإحتياجات الروحية . بيد أن التركيز انصب على مدى فائدة التعليم المدرسي . فقد أعرب تقرير هادو (Hadow) (١٩٢٦) بعنوان «تعليم المراهقين» عن الأمل في أن يرتبط التعليم المدرسي بالإحتياجات الصناعية والتجارية والريفية القائمة إرتباطا أوثق . وأن يُصَمَّم النظام التعليمي بحيث يثير الرغبة لدى البنين والبنات الذين يفكرون في مستقبلهم والحصول على وظائف مناسبة لهم والذين قد يتقد تفكيرهم عندما يلمسون العلاقة القائمة بين النظام التعليمي ومهامهم الحياتية المستقبلية (ص ٢٠٠) .

تلك كانت الإفتراضات السائدة في الماضي والتي كان يتبناها المدرسون والآباء والأبناء . وننوه هنا بمعدل التعليم العام في المنهج الدراسي الذي كان يتلقاه البنون والبنات بغض النظر عن جنسهم . ومع ذلك لم يكن التعليم مختلطا لافي الفصول الدراسية ولافي المدارس . وتظهر حدة الفروقات في التدريس وفي المنهج الدراسى بالنسبة للبنين والبنات فيما يسميه هادو «التعليم العملي» حيث يلاحظ أنه عندما لم يكن في الماضي تعصب لمساواة المرأة بالرجل في كافة الامور كما هو واقع اليوم «فان مقرري الصناعات الخشبية والمعدنية ، كأساس ، وضعت بصفة رئيسة

للبنين في حين أن التدبير المنزلي والحياكة كانا يعتبران أهم فروع التعليم العملي للبنات» (٢٣٢ - ١٩٢٧) . ويصف هادو ذلك باعتباره «تمييزا طبيعيا» (ص ، ٢٣٢) . أما اليوم فإننا نميل إلى رفض ذلك الوصف ونعتقد أن هذه الفروقات تعزى إلى ثقافة الشعب لا إلى فطرته وإنها بذلك قابلة للتحول . ويرى بعض المطالبين بمساواة الرجل بالمرأة في كافة الميادين أن مثل هذه الفروقات أو التقسيمات إنما تعكس تقسيم العمل وفقا للجنس ، وهو من مزايا نظامنا الإقتصادي السائد . وعليه فان روزمري ديم (Rosemary Deem) ترى في كتابها المعنون «المرأة والتعليم» (١٩٧٨م) مثلا ، أن اللوم بعدم المساواة الحالية في التعليم بين البنين والبنات في بريطانيا لايقع بالكامل على الهيئات التعليمية والتربويين ومخططي السياسة التعليمية بل إن نظام الإنتاج الرأسمالي والأسرة ودور النساء في تقسيم العمل وفقا للجنس تلعب أيضا دوراً حاسماً في ذلك (ص ١٢٧) .

وينصب أكبر قدر من التركيز في رأي هادو حول التدبير المنزلي لإعداد المرأة لتكون ربة منزل مستقبلا ، اذ يعتقد هادو بأنه يجب وضع مقررات التدبير المنزلى بهدف إعداد البنات إعداداً جيداً قبل إنهاء التعليم المدرسي لتحمل واجباتهن المنزلية المتعددة والقيام بأعبائها بمهارة (٢٣٤-١٩٢٧) . ويضيف أن مثل هذه المقررات سيكون لها جانب ايحائي أيضا ذلك أنه يجب التوضيح للتلميذات بأن صحة الأمة وسعادتها وازدهارها تتوقف جميعا على العناية الكافية بالبيت

وإدارته (هادو ٢٣٤-١٩٢٧) .

وقد يسهل الاستخفاف بلغة تقارير مثل تقرير هادو وطريقة تفكيره . فقد كان قدر كبير من المنهج الدراسي مقررا ان يدرس للمراهقين بغض النظر عن فروقاتهم الجنسية . وصحيح أن الحياكة والتدبير المنزلى يعدان مناسبين للبنات فقط .

ولم يتوقع هادو ان يكون هناك «ارباب بيوت» بدلًا من «ربات البيوت» أو وجود زوجين يتقاسمان الأعمال المنزلية او يشتركان فيها . ومع ذلك فإنه يجدر التنبيه إلى توصية هادو بإيجاد بعض التداخل في مقررات البنين والبنات فيما يتعلق بالتعليم العملي . فهو يرى أن مقرري الصناعات الخشبية والمعدنية صمما خصيصا للبنين ، لكن ورد في التقرير بأن من المهم أن يتعلم الجنسان – على حد سواء – القليل حول استخدام تلك الأدوات والقيام ببعض التصليحات الخفيفة في المنزل . (ص ٢٣٢) . كذلك بوسع البنات اللائي يتوفر لديهن ذوق خاص ومقدرة للقيام بالأعمال الخشبية والمعدنية دراسة مقررات قصيرة في هذين الفرعين من الأعمال اليدوية لأنهما يعودان بالفائدة (هادو ٢٣٢ - ١٩٣٧) .

وعلى أية حال فإن الفصل بين الجنسين في المدارس وتقسيمهما إلى مجموعات تعتمد على الفروقات الجنسية يستند إلى المصلحة العامة . فالبنات كن يدرسن مقررات تهدف إلى إعدادهن للقيام بأعمال نسائية . وقد ورد هذا الرأي أيضا في «كتاب الاقتراحات» الصادرة عن مجلس التعليم (١٩٣٧) . فقد وصف بِلَم (Pelham) ذلك الرأي في توطئة

لذلك الكتاب بأنه «بيان بالمبادئ» التى يقوم عليها العمل المدرسي (ص ٣) . وأعرب مجلس التعليم عن أمله في أن يصبح الكتاب جزءاً أساسيا من شخصية كل مدرس يعمل في المدارس الإبتدائية الحكومية (ص ٣) . فماذا يقول الكتاب ياترى حول تعليم البنين والبنات إذا ما أخذنا بعين الإعتبار فروقاتهم الجنسية ؟ يشير الكتاب إلى حقيقة لا مراء فيها تفيد بأن الفروقات الجنسية بين البنين والبنات في المدارس الثانوية تتضح على نحو متزايد فيما يتعلق بالمظهر والسلوك (ص ١٢٨) .

إلا ان الكتاب يذكر القارئ بأن البنين والبنات يشتركون في قدر كبير من المقدرة العقلية . وعليه فانه لم يرد في الكتاب مايوحي بأن البنات يتمتعن بقدر أقل من الذكاء مقارنة بالبنين .

ومع ذلك فان الكتاب يرى أن أفكار البنين والبنات في مرحلة المراهقة المبكرة تبدأ في التحول على نحو قوي نحو أدوارهم المستقبلية بصفتهم رجالًا ونساءاً وأنه من غير المناسب بناء تعليمهم على مجرد التشابه في المقدرة العقلية بينهم (ص ١٢٨) . إلا أن الكتاب لايوضح الطريقة التى تؤثر بها هذه الفروقات الجنسية في المنهج المدرسي ، ويشير إلى أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى نتيجة ثابتة حول هيئة أوجه التشابه بين الجنسين أو عدمها أو مداها . ويشير الكتاب أيضا إلى وجود مجال لإجراء تجارب ذكية في هذا المجال (ص ١٢٩) . ويلاحظ في الكتاب أن تحمس البنين الطبيعي وحبهم للنشاط والحركة يجعل من المستحيل مَنْح البنات فرصاً متساوية في المدارس الثانوية المختلطة سواء كان ذلك في داخل

الفصل أو في القيادة الاجتماعية (١٢٩) . وقد يثور الجدل حول عبارة «طبيعي» هناك مرة أخرى ، ولكن هل لنا أن ننكر وجود مشكلة جوهرية هنا بالنسبة لأولئك المؤمنين بالإختلاط الإلزامي ؟

وفي عام ١٩٥٩م كرر تقرير كراوثر (Crowther) (ص ١٥-١٨) الرأي العام الذى طرحه هادو ، غير أنه ميز بين البنات المقتدرات وغيرهن ممن يتمتعن بمقدرة أقل . ويرى كراوثر إنه لايوجد مجال للبنات المقتدرات ذهنيا – ليدرسن في الساعات المدرسية على الاقل – المواد المتعلقة برغباتهن الخاصة بصفتهن نساءاً (ص ٣٣-١٩٥٩) . أما فيما يتعلق بالبنات المتمتعات بقدر أقل من الذكاء فكانت مقترحاته مختلفة . فقد تكوّن لديه انطباع جيد حول معدل الزواج المبكر في صفوف تلك البنات حيث يتزوجن في سن التاسعة عشرة بصفة عامة . وهكذا فبالرغم من أن الأهداف العامة للتعليم الثانوي لم يطرأ عليها تغير فان رغبة البنت المراهقة العادية المباشرة في الملابس والمظهر الشخصي وفي قضايا العلاقات الإنسانية ينبغي ان تحظي بمكانة بارزة في تعليمها (كراوثر ص ٣٤-١٩٥٩) .

أما تقرير نيوسم (Newsom) المعنون «نصف مستقبلنا» (١٩٦٣) فقد خُصِّص للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم مابين ١٣-١٦ عاما ممن يتمتعون بمقدرة متوسطة وأقل من متوسطة . ولم يتطرق التقرير كثيراً – كغيره من التقارير السابقة – إلى الفصل بين الجنسين كقضية في حد ذاتها . وحتى في الستينيات من هذا القرن فان التقرير يتحدث عن وجود فصول ومدارس غير مختلطة كأمر مسلم به (اذ جرى العرف على الفصل

بين الجنسين) . وكما ورد في تقارير سابقة – فقد أقرَّ نيوسم بأن الزواج وعمل المنزل ينبغى أن يشكلا جانباً أساسياً من الحياة المستقبلية للتلميذات . ويلاحظ نيوسم «ان البنات يدركن أنهن سواء تزوجن في سن مبكرة أم لا فان من المحتمل أن يجدن أنفسهن وهن يبنين بيتا أو يدرنه» (ص ١٣٥-١٩٦٣) .

إلا ان هناك اقتراحا بإمكانية تصميم بعض المقررات لمجموعات مختلطة من الجنسين أكثر مما هي عليه الآن . ويلاحظ التقرير ان الأعراف والأخلاق الإجتماعية قد تكون آخذه في التغير «فالمشاركة في أعباء الزواج سواء في الأعمال المنزلية أم في تربية الأبناء أصبح مفهوما هاما من مفاهيم مجتمعنا (١٣٧) .»

وقد أورد نيوسم بعض الملاحظات المثيرة للاهتمام حول تدريس العلوم حيث يزعم التقرير بأن البنين والبنات ينظرون إلى مادة العلوم نظرة مختلفة كل حسب جنسه . فالولد عادة مايكون متشوقاً وراغباً في دراسة مقرر علمي في حين أن البنت قد تأتي لحضور حصة العلوم بقدر أقل من الشوق (نيوسم ١٤٢-١٩٦٣) . ويفترض التقرير في معرض تعليقه وتوصياته بشأن تدريس مادتي العلوم والرياضيات أن نظرة البنين والبنات تختلف بالنسبة لدراسة العلوم وأن على المدرسين ونظام التدريس أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الإعتبار لدى وضع المنهج الدراسي . كما يرى التقرير ان تدرس البنات العلوم إلا إنه لاينبغى الإعتقاد بأن أسلوب التدريس المناسب للبنين ينبغى أن يناسب البنات بالضرورة .

وتفتقر هذه التقارير الى مناقشة المحاسن العامة للفصل بين الجنسين سواء في المدارس غير المختلطة أم في الفصول غير المختلطة في المدارس المختلطة .

والافتراض العام هو ان مثل هذه الترتيبات المدرسية تعتبر بمثابة حقائق غير متغيرة أي ثابتة ، ولعلها تمثل تمييزاً أو فصلاً طبيعياً .

ويتركز الإهتمام في هذه التقارير جميعا على الفائدة العائدة من تدريس هذه الموضوعات في المدارس . ولعل من البدهي ان الزواج وإدارة المنزل يمثلان – على الأقل بالنسبة للبنات – اهتماما مستقبليا رئيساً . وعليه فان وضع منهج دراسي متميز لكل من الجنسين له ما يبرره ويوصى به .

وهكذا فإن الحياكة والتدبير المنزلي يعتبران جزءاً ضرورياً في تعليم معظم البنات . إلا أن كراوثر (١٩٥٩) يعترف بأن هذا لاينطبق على الطالبات اللائي يتمتعن بمقدرة عقلية فائقة لأن مطالب توفير الوقت والطاقة لدراساتهن الأكاديمية تعيق اهتمامهن بالإعداد للحياة المنزلية .

وقد رفض المدافعون عن المساواة بين الرجل والمرأة التفكير في مثل هذه التقارير رفضاً قاطعاً . فهم يرون ان التركيز المدرسي على إعداد المرأة للعمل لايعتبر في صالح الجنس النسائي ، وذلك ان إعداداً كهذا يحدد عمل البنت ضمن نطاق ضيق من الوظائف بحيث ينحصر في العمل المنزلي وفي المستشفيات و المدارس والمكاتب وهو ما يحدّ من عالم المرأة . وحتى في هذه الميادين تعتبر النساء خاضعات للرجال كأزواج وأطباء ومدراء مؤسسات ومدارس .

كما أن مثل هذا الإعداد يساعد على الإحتفاظ بنظام إجتماعي جائر . وينظر المدافعون عن حقوق المرأة إلى المجتمع بوصفه جائراً من حيث المبدأ .

فالرجال يسيطرون على النساء ويجبرونهن على القيام بدور التابع في المجتمع وهو مالايمكن تبريره منطقياً .

وتكمن روح الهيمنه هذه في التشبُّث بالتقاليد وفي قصور المؤسسات والإكراه النفسي والجسدي على الطاعة .

ومع ذلك فان هذه الآراء تمثل بعض المشاكل للمدافعين عن حقوق المرأة – ولنضع جانبا أولئك الذين لايشاركون هذا الراى أو يقبلون بهذه الآراء كأنصاف حقائق تحتاج الى مايثبتها . فهل يتعين على المدارس مثلاً ان تحاول إعداد التلاميذ للمجتمع في حالته الواقعية وليس بما ينبغى ان تكون حالته عليه ؟ فاذا كانت الإجابة بالنفي فان هذا يعني ان العديد من البنين قد يرون أن مايتعلمون في المدرسة ليس له علاقة بحياتهم المستقبلية في المجتمع بصورته الراهنة . وقد يصح هذا على الأخص بالنسبة للمراهقين أو التلاميذ الذين يتمتعون بقدر أقل من الذكاء . أما إذا كانت الإجابة بنعم فإنه إن صح أن الزواج والتدبير المنزلي للعديد من البنات يظلان يمثلان جانباً هاماً من جوانب حياتهن المستقبلية فإن هذا الأمر لايمكن إغفاله لدى وضع منهج دراسي ترى البنات أن له علاقة بحياتهن المستقبلية ويجدر الإهتمام به . وهذه ما تشير إليه سو شارب (Sue Sharpe) عضو لجنة تحرير المرأة في مقالٍ لها بعنوان

«كيف تصبح البنات نساءاً» (١٩٧٦) حيث تعلق قائلة : «إن التناقض في محاولة جعل المدرسة تبدو أكثر ارتباطا يكمن في أنها تدرس مقررات ترتبط بحياتهن على نحو أوضح مثل فن الطبخ والحياكة ورعاية الأطفال وذلك وفقا لما تدعو إليه عدة تقارير رسمية منذ أن بدأ التعليم» (ص ١٢٥-١٩٧٦) .

وترى سو شارب أن الحل لهذا التناقض يكمن في ضرورة تغيير الحياة المستقبلة للبنات . ومن الضروري أن هذا يتضمن شن هجوم شامل على المؤسسات الإجتماعية لاسيما الأسرة. وهذا يعني أن الأمر لايستدعي أقل من القيام بثورة إجتماعية أكثر جذرية من ثورة سياسية كالثورة الفرنسية أو الروسية البلشفية . والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : هل ينبغي ان تقف المدارس في طليعة المطالبين بمثل هذا التغير الإجتماعي المقترح ؟ الكثيرون قد ينكرون ذلك ويطالبون بتغيير المجتمع والمدارس على حد سواء . وتتسم مهمة المدرسين بقدر كبير من الصعوبة لدى إعداد الأطفال لخدمة مجتمعهم . كما أن هناك افتراضا بتوفر تأييد واسع لإحداث مثل هذه الثورة اذا ما اتضحت سماتها . وهذا الامر قد يعتريه الشك .

ففى السبعينيات من هذا القرن طرأت تغييرات كبيرة على النظام المدرسي في كل من انجلترا وويلز . وقد نجم عن هذه التغييرات تقليص عدد المدارس الثانوية الحديثة غير المختلطة والمدارس المتوسطة . فقد تم إلغاء تلك المدارس وأنشئ بدلا منها مدارس مختلطة شاملة . ومما دعم عملية إعادة التنظيم الشاملة تلك الدعوة لمبدأ الإختيار . فمن وجهة نظر

المؤيدين للتعليم الشامل يلقى الإختيار على أساس الجنس معارضة مماثلة لتلك التى يلقاها الإختيار على أساس المقدرة أو العرف أو الدين . وقد ذهب بي . إي . دونت (P.E.Daunt) الذى كان قد شغل منصب مدير لإحدى المدارس الشاملة ثم أصبح عضواً في مديرية التعليم التابعة لهيئة الجماعة الأوربية في كتابه «القيم الشاملة» (١٩٧٥) ذهب إلى حد القول : «إن كل من يشعر بالقناعة بأن التعليم غير المختلط يعد حرمانا أساسياً فانه ينكر على الابآء حقهم في تطبيقه على أبنائهم (ص ٧١) .

لكن ماهو هذا الحق الذى يحرم منه الآباء في رأى دونت ؟ لعله كان يشير إلى المادة ٢٥ (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) الذى وقعت عليه بريطانيا حيث تنص تلك المادة : «إن من حق الآباء اختيار طبيعة التعليم المناسب لأبنائهم . وبطبيعة الحال فإن طبيعة مواد حقوق الإنسان المعبر عنها في المادة ٢٥ (٢) قد يتعارض مع الحقوق المعلنة في أزمنة وأماكن أخرى . ففى عام ١٩٥٩م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (التى تعتبر بريطانيا عضوا فيها) إعلان حقوق الطفل الذي يتضمن قائمة كاملة بحقوق الأطفال . وقد حَدَّدَت المادة الاولى من ذلك الإعلان : «أن جميع الأطفال دونما استثناء يتمتعون بتلك الحقوق دونما تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو الجنسية أو الوضع الاجتماعي أو الممتلكات أو المولد أو أيه أوضاع أخرى تتعلق بالطفل أو أسرته .ومما لاشك فيه أن عبارة (تمييز) هناتنطوي على معنى سلبي . ومع ذلك فان عبارات كهذه قد ترسم في

الذهن مفهوما خاطئا بأن كافة أنواع التمييز أو التفريق تعد خطأً ومناقضة لحقوق الإنسان وكرامته . وذلك أن من أقوى الإعتقادات الخلقية عندنا أن يكون للآباء الحق في تربية أبنائهم بموجب اعتقاداتهم بغض النظر عن طبيعة تلك الإعتقادات . إلا ان مثل هذا الحق لايمكن أن يكون مطلقاً .

بموجب نظام المدارس الشاملة ينبغى أن تعد الفصول بحيث تضم مجموعات مختلطة حيثما وأينما أمكن ذلك . ويمثل هذا الإعتقاد النظرية السائدة بغض النظر عن نتائجها . ولعل هذا الإعتقاد قد جعل من اختيار الفصول الدراسية على أساس الجنس عملية في منتهى الصعوبة . والإعتقاد السائد بمبدأ الشمولية في التعليم يضع أولئك الراغبين في افتتاح فصول دراسية غير مختلطة لأسباب معينة في أوقات معينة في موقف الدفاع .

ولعل بند التمييز الجنسي الذى وضع عام ١٩٧٥م قد حدَّ بقدر أكبر من عدد الفصول غير المختلطة وذلك في المدارس المختلطة على الأقل ، لأن ذلك البند لاينطبق على المدارس والكليات غير المختلطة . وقد جعل ذلك القانون من تلك المدارس تبدو وقد عفا عليها الدهر . كما صُورت كمن يسير في اتجاه معاكس لحركة التاريخ . صحيح أن التشريع ينجم عنه – مهما أحسنت صياغته – ليس فقط نتائج غير التى وضع من أجلها بل نتائج معاكسة في نتائجها لماكان يؤمل من ورائه . فهل يعتبر قانون التمييز الجنسي لعام ١٩٧٥م استثناءاً واضحاً لهذا التعميم ؟ .

لقد كان الهدف الرئيسي من سن قانون التمييز الجنسي الحد من (أو إلغاء) التمييز ضد المرأة لدى انضمامها للعمل في الصناعة والتجارة

وغيرهما من المهن ، إلا أن القانون تناول التمييز بين الجنسين في المدارس والكليات حيث أخد بعين الاعتبار نشاط الجنسين وارتباطه بعالم العمل والفرص المتاحة له . وبإيجاز فان القانون جعل استبعاد التلاميذ من مقررات الدراسة (أو غيرها من الخدمات التى تقدمها المدرسة) على أساس الجنس فقط عملاً غير مشروع . وفي تفسير خاطيءٍ للقانون تشير نشرة هيئة المساواة في فرص العمل بعنوان «هل توفرون فرصا متساوية في التعليم» (بدون تاريخ) قائلة : يجب توفير الفرص أمام التلاميذ لدراسة أية مقررات بغض النظر عن الجنس . واذا ما زاد عدد التلاميذ المتقدمين لدراسة مقرر ما عن العدد المحدد فانه يجب توزيع المقاعد دون النظر إلى الجنس . ومن المهم التأكيد بأن هذا القانون لايجعل من الفصول غير المختلطة فصولا غير قانونية . فيمكننا مثلا تنظيم حصص الكيمياء لكل من الجنسين على انفراد طالما أعطي الطرفان فرصاً متساوية . لكن هل هذا التساوي بين الجنسين مجرد من فروقات المقدرة والرغبة والعمر ؟ وحتى عندما تسمح الظروف بتدريس مقرر في مدرسة مختلطة أكثر من مرة في نفس الفصل الدراسى فان من الصعوبة بمكان تحقيق مساواة حقيقيةفي هذا المجال . وقد يكون ازدواج بعض المقررات مستحيلا بسبب العدد المحدد لأعضاء هيئة التدريس والفصول الدراسية . والنتيجة التى يمكن استنباطها تتخلص بأنه قد نتج عن هذا القانون تقليص عدد الفصول غير المختلطة في المدارس المختلطة بصورة غير متعمدة – مهما تكن شرعية مثل تلك الفصول في بعض الظروف .

والذى يستثنى من هذه القاعدة - كما هو الحال دوماً - الرياضة والألعاب حيث يسود التميز والتفريق هنا ويحظى بقبول على نطاق واسع دونما تذمر وذلك كما يحدث في لعبة كرة القدم المخصصة للبنين والهوكي المخصصة للبنات . فلماذا نتقبل في مجتمعنا مبدأ معايير الاختيار والتدريب والفصل تقبلا تاما في المجال الرياضى ونرفضه في المجال الأكاديمي ؟

ان هيئة الفرص المتساوية (EOC) لاتتمتع بسلطات مباشرة للمحاكمة بموجب قانون ١٩٧٥م . فهى هيئة وظيفتها العمل من أجل إزالة التمييز وتدعيم المساواة في الفرص بين الرجال والنساء بشكل عام (أنظر كريتون Creighton ص ٢٢٦ - ١٩٧٩) . ومن الصعب تقدير مدى النفوذ الذى تمارسه هذه الهيئة الذى قد لا يكون قوياً . ومع ذلك فان النشرة الخاصة بمنح فرص متساوية للجنسين قد عممت . وتوصف تلك النشرة بأنها دليل لممارسة جيدة في توفير فرص متساوية في التعليم . وتوصي بضرورة تشرب الروح الكامنة وراء القانون من قبل جميع المعنيين حتى لا تتجاهل الآثار الإيجابية الخاصة بالتغييرات في عمليات القبول والإقتراع والكتب الخاصة بالوظائف نتيجة للمواقف التمييزية الجنسية في الفصول أو قاعات المحاضرات أو المقابلات (٢) .

ومن أهم التوصيات الواردة في تلك النشرة : «ألا يشجع المدرسون ترديد اسطوانة الجنس - أى الرأى القائل بوجود مجموعة من النشاطات والمهن تناسب البنين وأخرى تناسب البنات . ويبرر هذا الاتجاه أولا على أساس أن ترديد مثل هذه الاسطوانات يتناقض ومساواة الفرص أمام

النساء وان مثل هذه الإسطوانات لاتعكس الواقع حقيقة . فجميع الأطباء ليسوا من الرجال كما أن الممرضات لسن جميعا من النساء . إلا أن تكرار اسطوانة الجنس قد تدعم وجهة النظر هذه لدى الشباب والشابات .

لكن لنضع أنفسنا في موقف مدرس الأطفال الذى يحاول جاهدا اتباع الخطوط العريضة التى وضعتها النشرة آنفة الذكر . فقد تطورت لدى الأطفال في الفصول الدراسية سلوكيات اكتسبت جزئيا من قبل الوالدين والتربية المنزلية . فإلى أي حد يمكن أو يتعين أن تحاول مدرسة الفصل إصلاح أو إعادة صياغة مثل تلك الأنماط السلوكية (الأخلاقيات) للأطفال ؟ . تشير النشرة مثلا إلى أن تجنب نشاطات الصناعات الخشبية والنشاطات العلمية والهندسية من قبل بعض البنات قد ينبع من الإفتقار الى تشجيع وممارسة سابقين (ص ٦) . وترى النشرة انه قد يكون من الضروري تنظيم اليوم بطريقة يتعذر معها تجنب مثل هذه النشاطات (ص ٦) . فمنذ عقود ومدرسو الأطفال يدربون على مراعاة رغبات الأطفال . وقد شجب التربويون المؤمنون بمركزية الطفل استخدام المدرسة وسيلة لقولبة الأطفال طبقا لقوالب يرغبها أولياء الامور . ولا يشترك جميع المدرسين في وجهة النظر هذه . وإذا ماكان هناك ثمة عيوب في هذا الرأى فان اللوم يقع على القيمة التعليمية للإرشادات الواردة في النشرة المذكورة . وتطالب النشرة المدرسين بالتشكيك في أية ممارسة يعامل فيها الأولاد كأولاد والبنات كبنات . فهل يصطف الأولاد والبنات في طوابير

منفصلة للتجول في المدرسة ؟ هل يجتمع الجنسان في الفصل الدراسي ؟ هل يستخدم الجنسان ملاعب مستقبلة ؟ هذه ثلاثة أسئلة فقط ضمن قائمة طويلة من الاسئلة التى تطرحها النشره حول ممارسات الجنسين داخل المدرسة وحولها . ولاشك ان النشرة في حد ذاتها تثير عددا من القضايا المهمة . فهل يمكن لولي الأمر أو للمدرس تجاهل جنس الطفل أثناء تربيته ؟ قد تتفاوت استجابة البنات بالنسبة للنشاطات التقليدية التى يمليها جنس الطفل . ويبدو أن هذا لا يمثل أهمية في رأي واضعي تلك النشرة . فالجميع يجب أن يسيروا في مسار واحد نحو هدف جعل الاختلاط إلزاميا . ومع ذلك فهل يساعد ذلك على توفير مساواة في الفرص ؟ لاشك أن هذه القضية مطروحة على بساط البحث أمام هيئة مساواة الفرص بين الجنسين .

يساور مارغرت سذرلاند (Margaret Sutherland) أستاذة التربية بجامعة ليدز بعض الشكوك حول ما إذا كان الاختلاط يزيد بالضرورة من عدد الفرص أمام البنات حيث عبرت عن تلك المخاوف في كتابها «التحيز الجنسي في التعليم» (١٩٨١) . ففى إشارة إلى تقلص عدد المدارس الخاصة بالبنات تقول المؤلفة : «إذا ما تم استبدال المدارس التى خصصت تعليماً أعلى من المتوسط للبنات بمدارس أخرى قد تقلل من طموحاتهن وتجعلهن ينحزن نحو اختيارات نسائية تقليدية للموضوعات فان هذه النتيجة تكون غير مرتجاة من وراء سن قانون يهدف إلى مساواة الفرص بين الجنسين (ص ٢٠٧) . فمن السمات

المميزة للمدارس الشاملة (في أوائل الثمانينيات على الأقل) خطط الاختيار الصعبة التى وضعت لإشباع رغبات منهجية لأطفال يتمتعون بنطاق أوسع من القدرات والرغبات ، وهو مايميز الدارسين في العديد من المدارس الشاملة . فإذا ما أتيح للبنات نطاق واسع من الخيارات فانهن سيخترن إذا ما اتبعن رغباتهن ، موضوعات أدبية بدلًا من العلمية ، كما أنهن سيخترن مادة الأحياء من بين الموضوعات العلمية بدلًا من الفيزياء وسيواصلن تقييمهن للموضوعات من خلال فائدتها في إعدادهن للزواج والتدبير المنزلى ونطاق ضيق من المهن . ان الإختلاط في مدرسة شاملة تتبع نظام خيارات معقد قد يشجع اختيار الموضوعات وفقا لجنس التلميذ حيث كتبت مارغرت سذرلاند : إن المشكلة المتعلقة بالخيارات أنها تسمح للتلاميذ باختيار موضوعات لاتستند بالضرورة إلى رغباتهم وميولهم الحقيقية . فغالباً ما يتأثر ذلك الاختيار بعوامل اجتماعية لاسيما بشعارات تشجع تقسيم الموضوعات بين الجنسين وفقا لجنس كل منهم (ص ٢٠٤) . ومع ذلك تشير الأستاذة سذرلاند بأنه لايمكننا إكراه البنين والبنات على اختيار كافة الموضوعات على نحوٍ متساوٍ (ص ٢٠٧) .

تناقش الأستاذةً سذرلًاند تدريس الأدب الإنجليزى مشيرة بصدق بأن ميول القراءة في معدلها تختلف في سن المراهقة طبقا للجنس (والمقدرة) . وعليه فانه يتوجب على واضعي المنهج محاولة مراعاة ميول التلاميذ جميعا لدى اختيار الكتب المقررة (ص ١٣٣) . لكن هل يمكن تحقيق ذلك دوما في الفصول المختلطة عند تدريس الأدب الإنجليزى ، لاسيما بالنسبة للمرا هقين الذين يحملون أفكاراً راسخة حول طبيعة

مايرغبون قراءته ؟ وتنتقد سذرلاند اختيار الكتب التى تدرس في مثل تلك الفصول الدراسية . فقد تروق هذه الكتب في معظم الاحيان البنين دون أن تناسب البنات (ص ١٣٣-١٩٨١) . ورغم ان الأستاذة سذرلاند تتردد في المطالبة بفصل البنين والبنات إلا أنها تعتقد أنه إذا ما كان لدى البنين أو البنات مقدرة أقوى في المراحل الاولى من الدراسة في موضوعات معينة أو رغبة أكبر في دراستها فقد يكون من الممكن القول بأنه يتعين تدريسهم على نحو مغاير في جزء من المقرر على الأقل (ص ١٢٦) .

لقد لفتت كارول بزول (Carol Buswell) (١٩٨١) في بحث لها صدر حديثا الأنظار إلى بعض سمات التدريس الفصلي للبنين والبنات . وشاهدت التدريس في بعض الفصول بمدرسة شاملة تقع شمالي البلاد حيث لاحظت أن مستوى البنات في المستوى الثانوى الأول (O'level) يقل بكثير عن مستوى البنين . إلا أن مستواهن يتحسن في السنة الثانية ويصلن في أغلب الأحيان الى مستوى البنين . وتشير بزول إلى ان المدرسين يعزون هذا الفارق بين هاتين المرحلتين إلى السمات الإجتماعية التى يتميز بها الإقليم الشمالى والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها التلاميذ . وعلى النقيض من ذلك ترى بزول ان جزءاً من التفسير يعزى إلى المدرسة نفسها من حيث الطريقة التى تعامل بها التلميذات في الفصول الدراسية .

وتلاحظ بزول ان الروتين المدرسي يؤكد - دونما وعي - الفروقات الجنسية حيث ترى أن من أهم ما يلقن التلاميذ هو الجنس الذى ينتمون

إليه وذلك في المقام الاول والأخير . ولعلنا نتساءل هنا : اذا ما صح ذلك فهل يكون نتيجة للإختلاط (في سن المراهقة على الأقل) ؟ . وهل الأسئلة المتعلقة بالهوية الجنسية تستحوذ على نفس القدر من الأهمية في المدارس غير المختلطة ؟.

لدى مشاهدتها لأربع حصص على الأقل لاحظت بزول أن سلوك التلاميذ المشاغب قد تطلب قدرا كبيرا من الاهتمام لدرجة أدت الى اهمال التلميذات . كما لاحظت أن هذه الحصص الأربع كانت لمواد مختلفة في فصول دراسية مختلفة . وهو مايعنى أن عدداً كبيرا من الطالبات قد حرمن من الإهتمام الكافي من مدرسيهن لعدة ساعات في الأسبوع (ص ١٩٦ - ١٩٨١) . ثم تعلق بزول على المنهج الدراسي وتنظيمه وتتناول بشكل خاص المنهج المقرر في مجال مايسمى بالدراسات الإنسانية وترى ان ذلك المنهج غير متوازن ، حيث يركز في رأيها تركيزا كبيرا على إنجازات الذكور من الطلاب ونشاطاتهم . ومن خلال تفحصها للهيكل الإدارى المدرسي تلفت الأنظار إلى أن الرجال يشغلون عدداً أكبر من المناصب . ولا يوحى هذا بوجود مؤامرة ، الا أن الباحثة ترى أن المؤسسات التى يسيطر عليها الرجال تميل إلى تشكيل شبكات تدور حول نشاطات رجالية في غالبها ممايؤثر على المدرسات والتلميذات في المدارس على حدٍ سواء (ص ١٩٩) .

لقد كانت هذه الدراسة حول مدرسة واحدة . وعليه فان من الصعب معرفة مدى امكانية التعميم في هذا المجال . وقد حصلت الباحثة

على إذنٍ رسمي لملاحظة مايجرى في تلك المدرسة من نشاطات . ويمكننا القول إن النتائج التى توصل إليها البحث تتسم بقدر معين من العمومية .

فماذا ينتج عن ذلك إذاً ؟ بوسعنا الوصول إلى تفسير واحد على الأقل يتلخص في أن هذه النتائج تلقي ضوءاً يشوبه الشك حول مزايا التعليم المختلط ومزايا الفصول المختلطة . وترى بزول إن البنين والبنات يتطورن بمعدلات متفاوتة في سن المراهقة تعتمد بدرجة كبيرة على الجنس . ولايمكن الجزم بما إذا كان ذلك يعود إلى أسباب بيولوجية وثقافية أم الى مزيج مركب من العاملين المذكورين . إلا أن أسبابها ليست مهمة بالنسبة للمدرسين . فاذا ماكان البنون يتسمون في مرحلة ما في سن المراهقة بالصخب ولديهم مقدار أقل من الجدية في تحمل أعباء العمل المدرسي من ذلك الذى تتسم به البنات في نفس السن فان هذه تعتبر حقيقة هامة للغاية لمن يدرسونهم . وهو ماينتج عنه – كما تشير بزول – إهمال البنات نسبياً . فقد يتم تجاهلهن أو السماح لهن بالقراءة الصامتة أو تدوين الملاحظات إلخ في الوقت الذى يستأثر فيه البنون بالإهتمام . وفي ظل ماتقدم ترى باربرا كاول (Barbara Cowell) أن كل هذا يشير إلى أن البنين والبنات يحتاجون ، نظرا للإختلاف في تطورهم الجسمي والذهني ، إلى معاملة مختلفة إذا لم تكن بالضرورة في مدارس مختلفة ففى فصول دراسية مستقلة على الأقل . ولعل قانون التمييز الجنسي (١٩٧٥) ينفذ حرفيا دون أن تنفذ روح القانون . فالبنات قد يتمتعن بالسماح لهن بحضور كافة الحصص وبمشاركتهن في تلك الحصص مع

أن المدرسين يجدون أن البنين كمجموعة يتطلبون قدراً أكبر من الإهتمام حتى وإن لم يكن ذلك سوى من أجل المحافظة على النظام والهدوء في الفصل .

ومهما يكن من أمر فقد افترض أن العديد من المدرسين يتمتعون بنظرة تمييزية وفقا للجنس لدى معاملة تلاميذهم . و «الجنسية» تعبير ازدراء للممارسات التى يتم بموجبها محاباة شخص دون آخر على أساس الجنس فقط . وتلفت سيرا دلامونت (Sara Delamont) في كتابها «أدوار الجنس والمدرسة» (١٩٨٠) الأنظار الى الأزمة التى يواجهها المدرسون لدى محاولتهم جعل حصصهم تبدو وثيقة الصلة بما يعتقد المدرسون إنه يهم البنات . ولعل من الملفت للنظر أنه في الوقت الذى يعتبر فيه تجاهل الهويات العرقية والدينية للتلاميذ أو التقليل من شأنها ضاراً (على الأقل) يطالب بتجاهل الهوية الجنسية «جنس التلميذ» أو التقليل من شأنها وذلك لمسايرة رأي في مجتمع قد لايكون مقبولا على نطاق واسع إلى الآن . وفي الواقع فإن ايلين بايرون **(Elyn Byron)** وهى عالمة مشهورة في مجال التعليم لم تنكر في كتابها «النساء والتعليم» (١٩٧٨) كافة الفروقات الجنسية بين الطرفين حيث إنها واضحة في الوقت الراهن . **وأكدت بايرون أنها لاتتمنى أن ترى عالما لايفرق فيه بين الجنسين وتقام فيه علاقات بينهما لامعنًى لها** (ص ١٠٢) .

فهل يتوجب على المدرسين أن يتفادوا استخدام التعميمات حول سلوك البنين والبنات واعتقاداتهم التى ينظر إليها من خلال جنس كل من

الجانبين ؟ فالمدرسون يدرِّسون مجموعات من الاطفال ، ولايعلِّمون بصفتهم مدرسين خاصين لطفل واحد . ويعد اطلاق بعض التعميمات والتنبؤ بسلوك الأطفال أساسيا لتنظيم المدرسة والتدريس فيها . فإذا ما قام البنون بشكل عام بألعاب صاخبة تتطلب قدرا كبيرا من الطاقة في الملعب أثناء الفرصة المدرسية (بين الحصص) ولم تجد البنات عمل ذلك فإن هذه التعليمات تعطينا برهانا قاطعا يستفاد منه ضرورة إيجاد ملعبين منفصلين لكل من الطرفين .

إن الذين يديرون المدارس الشاملة المختلطة على وجه العموم والذين يتحكمون في مصيرها هم الرجال . وهذه حقيقة أشار إليها عدد من الكتاب حول تعليم البنات . وكما أشرنا سابقا فإن بزول تعتبر المدارس إحدى المؤسسات التى يهيمن عليها الرجال في مجتمعنا . أما باربرا كاول (١٩٨١) فتقول في معرض تعليقها حول التنظيم الهرمي في المدارس بأن النساء قلما يصلن إلى مراتب عليا في المدارس المختلطة (ص ١٧٠) . وترى كاول أن هذه السمة المميزة تمثل في الواقع جزءاً من منهجنا الخفي . ومعنى ذلك أن من النادر أن تشغل المرأة مراكز المسئولية والسلطة . فالرجال يعملون مدراء للمدارس ورؤساء أقسام كما يشغلون مناصب عليا ، أما النساء فيعملن مدرسات فصول وأمينات سر لكن قلما يشغلن مناصب أرفع في المدرسة . أما النساء اللائي يشغلن مناصب رفيعة في المدارس (كما هو الحال في المجتمع بوجه عام) فيعتبرن من البارزات علمياً وشخصية . وهؤلاء النسوة يصبحن رموزاً . ولايمثل ذلك

مساواة في الفرص الجنسية بل يمثل العكس تماما . ومن هنا فانه من غير المدهش إذا كان ذلك يوحى لمعظم النساء بأن الإستعداد لشغل تلك المناصب العليا لا طائل من ورائه .

لكن هل ساعد التعليم المختلط في توفير فرص متساوية ؟ إن وجود مدارس غير مختلطة يوفر ميزتين إيجابيتين لصالح المساواة الجنسية : أولاهما أن تلك المدارس توفر فرصاً حقيقية أمام النساء لممارسة دور المسئولية وشغل المناصب الرفيعة بحيث لاتقتصر تلك المناصب على نمط معين من النساء قليل العدد . وثانيهما إنه بوسع البنات ان يرين بأم أعينهن النساء وهن يمارسن دور السلطة (القيادة) في مثل تلك المدارس . وإذا ما كانت المساواة الجنسية بين الطرفين تتطلب منهما أن يتمتَّعا بفرص متسارية لممارسة دور المسئولية والقيادة بغض النظر عن الجنس فإن إلغاء العديد من المدارس غير المختلطة قد حد من تلك الفرص بالنسبة للمرأة .

وقد يتصور البعض وجود مثل تلك الفرص في المدارس المختلطة . وان المراة تحرم شغل تلك الوظائف نتيجة للتحيز الأعمى وعدم المنطقية لدى الرجال المسئولين عن التعيينات . ومن الصعب إنكار تلك الحقيقية . فغياب المرأة عن المناصب الرفيعة في المدارس قد يمثل بعينة دليلًا على التمييز ضد المرأة . غير أن المسألة ليست بتلك السهولة ذلك أن دلامونت ترى ، إستنادا إلى بعض الأبحاث ، ان النساء لايتمتعن بنفس درجة الطموح التى يتمتع بها الرجال لشغل الوظائف الرفيعة ، وتعلق قائلة : «يبدو أن النساء إما أن يكن قانعات بوضعهن كمدرسات أو

إنهن يعتقدن ان فرص الترقية بالنسبة لهن ضئيلة . وما دام الامر كذلك فإنه لاجدوى من التقدم للترقية (ص ٨٧ /١٩٨٠) . ومما لاشك فيه ان هذه الحالة السيئة تعود إلى مزيج من الأسباب . إلا أنها تؤيد الإفتراض بأن غياب النساء عن المناصب العليا يعد نتيجة للتمييز الجنسي الأعمى .

ومهما يكن من أمر فان ايلين باين تزعم من خلال تجربتها الطويلة في سلك التعليم كمديرة وموظفة تعليم في هيئة الفرص المتساوية : «إنه لاشك في وجود ممارسات تمييزية في سياسة التوظيف والترقية في مجال الخدمات التعليمية» (باين ٢٢٦ /١٩٧٨) . وإذا ماكان الأمر كذلك فان السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : هل ساعد الإتجاه نحو الإختلاط في إزالة الفوارق الجنسية أم عمل على الحد منها ؟ وما أثر قانون التمييز الجنسي لعام ١٩٧٥م ؟

لعل التعليم المختلط وقانون التمييز الجنسي قد قيّدا معاً الفرص أمام المرأة لشغل مناصب رفيعة في المدارس . وتعد عمليه الاحتفاظ ببعض المناصب للنساء في المدارس المختلطة فقط غير قانونية . فتعيين نائبة للمدير في مدرسة شاملة قد انتهى الآن بعدما تعرض ذلك للانتقاد ، كما أن التخلي عن هذا المبدأ دعم من الإتجاه العام لسيطرة الرجال على المدارس المختلطة سيطرة تامة .

ويحظر قانون التمييز العنصري التمييز في الوظائف بحيث لاينبغى معاملة المرأة بدرجة أقل من معاملة الرجل لا لشيء إلا لكونها إمرأة . وهكذا فإن التمييز السلبي على أساس الجنس لايعتبر قانونيا . والأمر غير الواضح تماما

إن القانون يستبعد أيضاً محاباة المرأة على الرجل حيث ان المحاكم قد اعتبرت ان القانون ينطبق على الجنسين دون تمييز . وعليه فانه لوحاولت لجنة تعيينات تعيين امرأة لكونها امرأة (ولرعاية مصالح النساء أو التلميذات) فان ذلك يعتبر غير قانوني . وبهذا لو طبق القانون على يد رجل دقيق متحيز للرجال فقد يصبح قانون التمييز العنصرى وسيلة أخرى من وسائل الحد من وصول المرأة إلى مناصب رفيعة في المدارس وغيرها من المناصب بطبيعة الحال .

ولم يسن في بريطانيا قانون بإلزامية التعليم المختلط إلى الآن . إلا ان عدد المدارس والكيات غير المختلطة قد انخفض في السنوات القليلة الماضية . ويعود ذلك جزئيا إلى السيطرة المحكمة لفكرة المساواة بين الجنسين على عقول أبناء الشعب القاضية بمساواة البنين والبنات في مجال التعليم والمعاملة بغض النظر عن الجنس . فبموجب قانون التمييز الجنسي الصادر عام ١٩٧٥م أصبح من الصعب ان يفتح فصل دراسي في المدارس المختلطة لجنس دون الآخر . وهكذا فإنه في الوقت الذى لايستبعد فيه مبدأ المساواة الجنسية والقانون الذى يستبعد وجود فصول منفصلة فإن المطالب العملية غالبا ما تجعل تحقيق ذلك صعبا إن لم يكن أحياناً مستحيلًا . كما ان أنصار المساواة الجنسية يؤيدون الإختلاط في ذات الوقت . ويوصف الرأي القائل بأن الفصول المستقلة قد تكون متساوية في ظل ظروف معينة بأنه يمثل سياسة تمييز تعليمية . وفي الواقع ان المطالبة بتحقيق مساواة كاملة بين الجنسين في المدرسة والتعليم تؤدي

الى إنشاء مدارس مختلطة . وعليه فان المساواة الجنسية تؤدي إلى الإختلاط .

وفي المدارس المختلطة يستمر اتجاه المطالبة بالإختلاط في الفصول ، اذ ما الهدف من إنشاء مدارس مختلطة تعتمد بشكل واضح على مبدأ المساواة إذا مافصل الجنسان في ذلك النواع من المدارس ؟

لقد ساعدت نظرية المساواتية الاجتماعية التعليمية في القضاء على المدارس الثانوية الحديثة التى كان أغلبها غير مختلط . **ولأسباب تعود في بعضها إلى عوامل إدارية وسياسية نفعية (مجردة من الأخلاق) تم استبدال معظم تلك المدارس بمدارس شاملة مختلطة .**

أما التغييرات في المدارس الإعدادية فكانت أقل حيث معظم هذه المدارس مختلطاً على أي حال . وفي رياض الأطفال والمدارس الإبتدائية انصب التركيز على اختلاط جنسي في التعليم وعلى الإتجاه نحو إنشاء مدارس مختلطة تهدف إلى تقويض عملية عدم المساواة بين الجنسين .

وهناك الكثير من بين هذه التطورات ممايستحق التقدير ويحظى بالإحترام . وإذا ما نظرنا بنظرة معاصرة إلى العديد من افتراضات المدارس والمدرسين في الماضى غير القابلة للجدل حول تعليم البنات فإنها تعتبر مثيرة للضحك والسخط . ولا يتوجب على المرء أن يتقبل وجهة نظر المدافعين عن حقوق المرأة للتحقق من ذلك . فقد كانت تُعَدُّ البنات لتدبير الأمور المنزلية وشغل وظائف محدودة النطاق . ومن بين المواد التى كانت تعتبر متناسبة وطبيعة المرأة بشكل عام التمريض والتدريس ، ولابد أن

العديد من البنات النابغات كن يعتبرن الأنظمة التعليمية تلك خانقة وأنها تجبرهن على التنازل عن مستواهن لاسيما إذا ما قارنَّ وضعهن بوضع إخوانهن والفرص الكبيرة المتاحه لهم رغم عدم تفوقهم عليهن في درجة الذكاء . وقد برز من بين صفوف تلك النسوة من كن ينادين بمنح المرأة حق الإقتراع والمدافِعات عن حقوق المرأة . لكن مهما ساعد مثل سوء التعليم ذاك في إذكاء روح الإستياء التى تفوح من كتابات المدافعين عن المرأة فانه لابد من دفع الثمن . (فحتى في تقرير موضوعي مثل كتاب ايلين بايرن سالف الذكر فان القارئ من الرجال يشعر بالخطر حين يقرأ عن التمييز ضده وتنازله عن مستواه الوظيفي . والثمن هو تمسك ومناداة قوية بمبدأ مساواة جنسية تفسر تفسيرا حرفياً (مؤدية ، إذا ماكنت محقاً ، إلى اختلاط تعليمي عالمي إلزامي) إلا أن المساواة الجنسية الحرفية أو الإختلاط التعليمي العالمي لن يكون في صالح جميع النساء أو في صالح معظمهن .

فهل يرى المطالبون بالمساواة بين الجنسين حتمية تربية البنين والبنات دون الأخذ بعين الإعتبار جنس كل منهم ؟ هذا ما تفترضه نشرة هيئة مساواة الفرص (EOC) ودليل ممارسة مساواة الفرص في التعليم . وتجدر الإشارة إلى أن الدليل يتسم بشيء من التحيز ، فبالرغم من أن التركيز ينصب في الـ (DYPEO) على المساواة التامة بين الجنسين فإن الأمثلة الواردة فيه تشير إلى تركيز أكبر على فشل البنات في القيام بالنشاطات التقليدية التي يؤديها البنون وليس العكس . فالعديد من البنين قد يترفعون عن القيام بأعمال الحياكة أو التمريض . فهل تستلزم المطالبة بتحقيق مساواة تامة بين الجنسين من المدرسين ضمان التغلب على هذه المشكلة لدى تخرجهم من المدرسة ؟ .

وفي هذا المجال تشير دولامونت (١٩٨٠) أو تشجب الجو الذى يعيش فيه الأطفال البريطانيون حيث يتربون في جو يسوده الفصل الجنسي وتردد فيه اسطوانة الجنس (ذكر أم أنثى) ؟ (ص ١٢). ومهما حاولت المدرسة التأثير في حياة التلاميذ وتحسينها فانه يبدو أن التحول في الهوية الجنسية أقل الوسائل فائدة . وتصف دلامونت الوضع بأنه يمثل صدمة يعاني منها المدرسون الذين يرغبون في تغيير الطريقة التى تنظم بها المدارس الأدوار الجنسية للموظفين والتلاميذ (٨٢ - ١٩٨٠) . وقد لاتكون المدارس مناسبة كمؤسسات إجتماعية لتنفيذ أغراض المطالبين بالمساواة الجنسية والـ (EOC) . ولعل الهوية الجنسية بالنسبة للفرد أهم من جوانب شخصيتة الإجتماعية والعرقية والدينية . وقد تكون حقيقة الأمر مرتبطة بتلك الجوانب من هوية الفرد ارتباطا وثيقاً . وقد يكون التحول المنظور للهوية الجنسية خدمة لمبدأ المساواة التامة بين الجنسين غير مفيد وبغيض يمجه الذوق السليم وترفضه الفطرة. . ويعود هذا إلى ان ما يصفه المطالبون بالمساواة «بالاسطوانه الجنسية» انما يصور المنهج الذى يتبعه معظم الآباء في تربية أبنائهم . ولايحتاج أحدنا لأن يكون عالم نفس نمو ليدرك هذه الحقيقة . وإذا كان هذا هو المنهج الذى يعتبره الآباء مناسباً لتربية أبنائهم بموجبه ، أفليس حريا بالمدرسة أن تحترم رغباتهم ؟ واذا كانت المدارس تفتقر إلى الحكمة في معالجتها للهوية الدينية والعرقية للتلاميذ فهل تتمتع بقدر أكبر من القوة من الناحيتين الأخلاقية والقانونية للتصدي لأية جهود حازمة تهدف إلى إعادة تشكيل الهوية الجنسية طبقا لمبادئ «ترى الـ » (EOC) أنها ملائمة ؟

كذلك هل يمكن لمؤيدى المساواة الجنسية تجاهل أو استبعاد الحقيقة التى مفادها أن البنات مازلن يعتقدن أن الزواج والعمل المنزلى يمثلان جزءاً كبيرا من حياتهن المستقبلية . لقد لعبت هذه الحقيقة في الماضي – كما أسلفنا – دوراً رئيسياً في تأييد وضع منهج دراسي يؤخذ فيه بعين الإعتبار الفروقات الجنسية بين التلاميذ . ولدينا اليوم بصفتنا تربويين بعض التحفظات . وندرك أن حجم الأسرة في الوقت الحاضر أصغر بكثير منه في الماضي ، كما أن العديد من النساء يسعين للحصول على عمل أو يحصلن عليه قبل ان يبلغ أبناؤهن سن الدراسة . كما إننا ندرك إنه قد يكون لدى البنات تصور متفائل لأبعد الحدودلما سيعود عليهن الزواج به لاسيما في يومنا هذا حيث يلاحظ ارتفاع معدل الطلاق السريع لتجد الكثير من الفتيات المتزوجات وقد أصبحت احداهن ربة بيت تعول أسرة بكل ماينطوى عليه ذلك من مصاعب مالية وشخصية . ومع ذلك فان قطاعاً كبيراً من البنات يصررن على رؤية مستقبلهن في الزواج والأمومة والعمل المنزلي . فهل يحق للمدرسة تجاهل ذلك كله ؟ .

إن النقاط التى وردت في هذا البحث لاتمثل مطالبة بتدريس غير مختلط تماما . بل المطلوب هو معاملة البنت بوصفها بنتا والولد بوصفه ولداً (أحيانا) ضمن فصل دراسي مختلط في المدارس الإعدادية والثانوية . كذلك فإنه لابد من السماح للبنين بحضور حصص الأعمال المنزلية . إلا اننا نرى ان التعليم المختلط قد يتناقص أحياناً مع مصلحة البنت ، وقد لايفسح المجال أمام مساواة الفرص للجنسين على نحو حقيقي . ولعل هذا ينطبق على وجه الخصوص في فترة المراهقة في المدارس الشاملة . فالبنون

والبنات ينمون بمعدلات متفاوتة أثناء فترة المراهقة من الناحيتين الجسدية والذهنية . يضاف إلى ذلك أن الجنسين يخضعان لتأثيرات إجتماعية متفاوتة على نحو ملحوظ خلال فترة المراهقة . ويلاحظ المراقب للحياة المدرسية إلى اي مدىً يتشكل فيه التلاميذ على شكل جماعات مستقلة على أساس الجنس حتى نهاية حياتهم المدرسية الإجبارية . وتقع بعض الغارات من قبل التلاميذ ذوي الجرأة أو الناضجين مبكراً من أجل إيقاع أحد أفراد المجموعة الأخرى . الا ان عمليات الإيقاع هذه لاتمثل علاقة صداقة أصلية بل تعد رمزا للإنتصار من قِبَل الجانب المغير .

وإذا ما طرحت هذه المميزات على مائدة البحث أمام المدارس المختلطة فانها تجيب عنها بأكثر من إجابة ، ومنها أن عملية الفصل الجنسي تنبع من القاعدة بنفس القدر الذى تفرض فيه من علٍ . ويكمن الخطر في أن البنات قد يكن هن الخاسرات من ذلك بحيث لايستفدن من التعليم المختلط الإلزامي سواء كان ذلك فكريا أو إجتماعياً سوى النزر اليسير . فهناك بعض الأدلة التى تشير إلى ان البنات قد يكن عرضة للإهمال نسبياً في الفصول المختلطة نظراً لانشغال المدرسين في تهدئة الطلاب المشاغبين . وقد تنصب بعض جوانب المنهج الدراسي لبعض المواد على تحصيل الذكور دون الإناث . وقد يحابى جنس دون غيره لدى اختيار الكتب الدراسية المقررة . ومما يزيد الأزمة تفاقما تعيين الرجال في المناصب الرفيعة بمن فيهم رؤساء الأقسام في أغلب الأحيان . وحتى لولم يصرح أولئك المسئولون من الرجال بتعصبهم لجنسهم فان قراراتهم المتعلقة بالحياة المدرسية كالمنهج الدراسي قد تتأثر بتوجهاتهم ونظرتهم إلى الميادين

المختلفة وموضوعاتها .

ويعترف دعاة المساواة الجنسية بذلك كله . كما أنه يشكل فحوى انتقاداتهم للنظام المدرسي في واقع الأمر . ومع ذلك فانهم يتهربون من الحقيقة الجلية التى تتلخَّص في أن حق العديد من الطالبات يهضم في المدارس والفصول المختلطة لمجرد كونها مختلطة . واذا كانت البنت تتعلم على نحو أفضل وتشعر بسعادة أكبر في المدارس والفصول غير المختلطة فانه يتم التضحية بالمصالح الحقيقية لمثل تلك البنات مقابل شعارات فارغة تطالب بالمساواة التامة بين الجنسين في التعليم دون النظر إلى الفروقات الجنسية بينهما . وقد يعد التصريح بما يخالف هذا الرأى علناً ضرباً من الهرطقة أو قد يعتبر بدعة . إلا ان مايقترحه الباحث هنا يتلخص في أن البنين والبنات قد يستفيدون على نحو أفضل بعيداً عن الاختلاط وبمراعاتنا لمصالحهم بصفتهم رجال الغد ونساءه .

تـم بـــعـــون الله تعالى

وصلى الله على سيدنا محمد وآله صحبه وسلم



مطابع الرشيد ـ المدينة المنورة ـ ت: ٨٣٦٨٣٨٢

○

○ ○ ○

ترجمة هذا البحث محكّمة للنشر في ملف العقيق
الصادر عن نادي المدينة المنورة الأدبي

○ ○ ○

○